جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التجارب الدولية
في مكافحة الهجرة غير المشروعة

اللواء د . محمد فتحي عيد

الرياض

الطبعة الاولى

1431 هـ - 2010م

التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة

المقدمـة

عرف القرن العشرون بأنه قرن القضاء على الرق والاستعباد، فلقد حمل المستعمر عصاه ورحل عن كثير من أقطار العالم، وبقي غاصب وحيد ومحتل أثيم هو إسرائيل التي التهمت أرض فلسطين.

وجاء القرن العشرون والحرب مستعرة بين عصابات جلب الرقيق من أفريقيا أساساً وبعض الدول الآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية، وفي منتصف القرن العشرين تم القضاء على هذه العصابات وضرب مراكبها التي تجوب البحار محملة بضحاياها من البشر.

وكنا نتوقع نحن أبناء هذا القرن أن نكون جميعاً أحراراً في دنيا الله الواسعة، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. فالأصفاد تحولت إلى أغلال من الحاجة والديون، وبعد أن كان دخول الإنسان في دائرة العبودية لغير الله عنفاً وكرهاً، أصبح دخوله فيها بمحض إرادته تحت وطأة شظف العيش وقهر الدين. وشهد النصف الثاني من القرن الماضي المئات من الشباب والشابات يلقون حتفهم وهم يحاولون الهجرة غير المشروعة مانحين البحر كل ثقتهم بعد أن فقدوها في بلادهم، آملين في غد أفضل، وفي بلد غير بلدهم، يؤمن لهم الحلم واللقمة الهنية والمأوى الذي يحميهم من تقلبات المناخ والمكان. وكثيراً ما ابتلع البحر آمالهم ودفن في أعماقه أجسادهم. والدول التي كانت تفتح ذراعيها للهجرة القادمة من الدول النامية أصبحت لا ترحب بها وضيقت من المجالات التي يعمل فيها المهاجرون، وبذا تحولت الدول من مرحبة بالهجرة إلى دول طاردة لها. ورغم تضييق فرص الهجرة فقد ظهرت

عصابات الإجرام المنظم التي تاجرت في أحلام البسطاء وباعت لهم الوهم بعد أن أذابته في كأس الذل والهوان. ومن هنا بدأت ظاهرة جديدة هي ظاهرة تهريب البشر عبر الأوطان بمعرفة عصابات وجماعات وأفراد يكونون بينهم شبكات معقدة في مختلف أرجاء العالم، تهدف إلى تسريب المهاجرين إلى نحو ثلاثة أهداف رئيسة هي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا، وبدرجة أقل يتم تسريب البشر إلى الدول العربية النفطية وخاصة دول الخليج، الأمر الذي أثار قلقاً شديداً بين الدول المستقبلة للهجرة غير المشروعة ووضعت تدابير مشددة للحد من هذه الهجرة ومواجهة الأشخاص الذين ييسرون دخولهم وإقامتهم غير المشروعة داخل أقاليمها.

واسترعى تهريب البشر الانتباه في عام ١٩٩٣م، عندما ارتطمت بالشاطئ بالقرب من نيويورك سفينة الشحن Golden Venture وعلى متنها ٦٢٠ مواطناً صينياً لا يحملون وثائق سفرهم، وأسفر الحادث عن غرق عشرة أشخاص منهم عندما حاولوا الوصول إلى الشاطئ سباحة. وتوالت الحوادث المؤسفة بعد ذلك. وفي شهر يونيو ٢٠٠٠م اختنق أكثر من خمسين مهاجراً صينياً داخل شاحنة لنقل الطماطم أثناء رسوها في ميناء دوفر، وكان ذلك بسبب تعطل جهاز التبريد في يوم قائظ الحرارة. ومواطنون مصريون غررت بهم عصابة لتهريبهم إلى النمسا عبر المجر فلقي كثير منهم حتفهم في جو قارس البرودة تصل درجة حرارته إلى تحت الصفر، ومواطنون شرق أوسطيون غرفت بهم السفينة التي تحملهم وهم في طريقهم إلى استراليا وأنقذتهم سفينة نرويجية ولكن استراليا رفضت إدخالهم أراضيها وانتهى الأمر بتوطينهم في جزيرة مجاورة لأستراليا، ومواطنون مغاربة لقوا حتفهم اختناقاً في برادات كانت تحملهم خفية في طريقهم إلى أسبانيا عبر جبل طارق. وأطفال يمنيون حاولت عصابات تهريبهم عبر الحدود السعودية اليمنية لاستخدامهم في التسول داخل المملكة وقامت السلطات اليمنية بضبط هذه

العصابات وفك أسر أكثر من ٦٠ طفلاً (صحيفة عكاظ السعودية الصادرة بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ الموافق ١٢ أغسطس ٢٠٠٢م).

وازدادت في الأعوام التي مضت في القرن الحادي والعشرين حوادث غرق المهاجرين غير الشرعيين في البحر أو موتهم اختناقاً في أماكن سيئة التهوية أو هلاكهم كمداً وغيظاً للاعتداء على أعراضهم أو لتسخيرهم في العمل لساعات طويلة دون أجر يسد رمقهم أو لاستنزاف حيويتهم أو مواردهم من قبل أرباب عمل غلاظ القلوب. وبالرغم من ذلك واصلت عصابات الهجرة غير الشرعية جذب الشباب العربي للهجرة إلى دول عربية وأجنبية عازفة على حلم الثراء والخلاص من عسر الحياة وشقائها وقسوتها ونجم عن ذلك في عام ٢٠٠٨م على سبيل المثال مصرع العشرات من الشباب قبالة السواحل الإيطالية والأوروبية والتركية والليبية (صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٤٤٥٨٤، الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨م).

وتنامي ظاهرة الهجرة غير المشروعة أصبح الشغل الشاغل لحكومات الدول المصدرة للمهاجرين وحكومات الدول التي يتسلل إليها المهاجرون خلسة للعبور إلى دول أخرى، وحكومات دول المقصد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وأستراليا ودول الخليج العربي.

ونظراً لتشعب موضوع الهجرة غير المشروعة، فإن موضوع الورقة ينصب على التجارب الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة ويتطلب ذلك تقسيمه إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الهجرة غير المشروعة ويتناول المبحث ماهيتها، والعوامل الدافعة لارتكابها، وعلاقة الهجرة غير المشروعة بالجريمة.

المبحث الثاني : تجربة جمهورية مصر العربية ويتناول المبحث أبعادها، والاستراتيجية المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة.

المبحث الثالث : تدابير الشراكة العربية والدولية للمكافحة. ويتناول هذا المبحث الهجرة المغاربية باعتبارها السبب الرئيس لقيام التعاون الأورو متوسطي، وتدابير الشراكة العربية الدولية في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتدابير المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً الخاتمة والتوصيات.

١ . ١ الهجرة غير المشروعة

أطلق برونس مككنلي مدير عام منظمة الهجرة الدولية على القرن الحادي والعشرين اسم قرن الهجرة، فالعولمة جعلت الهجرة أسهل بالنسبة للأعداد المتزايدة من البشر الساعين للوصول إلى ظروف معيشية أفضل لهم ولعائلاتهم ومستوى اجتماعي واقتصادي أعلى في العمل والصحة والتعليم، وأسهمت ثورة المواصلات والاتصالات في تسهيل حصول الأفراد على فرص عمل في بلاد جديدة. وتقدر منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين الشرعيين بأكثر من ٢٠٠ مليون شخص، بينما لا يمكن حصر عدد المهاجرين غير الشرعيين (صحيفة الاتحاد، الاتحاد الوطني الكردستاني، موقع الصحيفة على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٥م).

وتعني الهجرة القانونية الانتقال للعيش من دولة إلى دولة أخرى وفق الضوابط والشروط التي يضعها النظام القانوني للدولة الأخيرة، ويصاحب الانتقال نية البقاء في الدولة المستقبلة لفترة طويلة (نور، المبارك، ص١٢، ٢٠٠٨م).

ويعد تفكك ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م محطة هامة في تاريخ الهجرة الدولية فقد تحولت من هجرة مرتبطة بالعوامل السياسية

إلى هجـرة مرتبطـة بالعوامـل الاقتصاديـة بعـد أن أصبـح الفـارق كبيراً بين اقتصاديـات الـدول الناميـة واقتصاديات الـدول المتقدمة. كـما تعد أحداث الحـادي عـشر مـن سـبتمبر ٢٠٠١م محطـة هامة أخـرى بعـد أن ربطت بين الهجرة والإرهاب ودفعت الدول إلى تشـديد وتعقيد إجراءات الهجرة إليها، وكثر إبعاد المهاجرين الشرعيين من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا وألمانيا واستراليا لدواعي أمنية، الأمر الذي دفع راغبي الهجرة إلى سـلوك الطريق الصعب المكلف والمميت أي طريق الهجرة غـير المشروعة وتحول الكثير منهم إلى لقمة سـائغه في فـك عصابات الاتجار بالبـشر (عيـد، ٢٠٠٩م،ص١٦٦). والمحطـة الثالثـة في تاريـخ الهجـرة هي الأزمة المالية العالمية التي زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية سوءاً وتسببت في إنهاء عقود كثير من المهاجرين الشرعيين وتقليل فرص الحصول على عمل.

والهجـرة في الوطـن العـربي تصنف إلى هجـرة عربية ـ عربيـة، وهجرة عربية دولية. وفي سـياق الهجـرة الأولى تصنف الدول العربية إلى مجموعتين: المجموعـة الأولى تضـم الـدول المسـتقبلة للعمالـة وهـي: المملكـة العربيـة السـعودية، الكويـت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سـلطنة عـمان، ليبيا. والمجموعة الثانية هي الدول المصدرة للعمالة وهي: مصر، السودان، اليمن، سـوريا، لبنان، المغـرب، الجزائر، والأردن. وفي سـياق الهجـرة الثانية يتجه المهاجـرون في المجموعة الثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي، استراليا.

ويشـير تقريـر منظمـة الهجرة الدوليـة المعنـون «الهجرة العالمية في سـنة ٢٠٠٠م» أنه نادراً ما ينتزع المهاجرون فرص عمل من أبناء البلد الأصليين، حيـث يعمل المهاجرون في أعـمال تعاني من عجز في الخبرة المحلية أو في مهن لا يرغـب أبنـاء البلـد في العمل فيهـا فتنقل الأيـدي العاملة من بلـد إلى بلد

يدفع عجلة التنمية في البلد المصدرة بفضل تحويلات العمالة المهاجرة، كما يسد النقص في الأيدي العاملة في البلد المستقبل ويرفع مستوى الرفاهة فيها (صحيفة الاتحاد، مرجع سابق، ٢٠٠٥م).

وفيما يلي عرض لماهية الهجرة غير المشروعة، والعوامل الدافعة لارتكابها وارتباطها بالجريمة:

١ . ١ . ١ ماهية الهجرة غير المشروعة

الهجرة غير المشروعة هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة. وغالباً ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادراً ما تكون فردية.

وأصناف المهاجرين غير الشرعيين متعددة منها:

١ ـ شخص يدخل دولة بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعه القانوني فيها (غلو، ٢٠٠٩م).

٢ ـ شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء مدة إقامته القانونية مثل الطلاب والسياح الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم بالإقامة خلالها ومثل متخلفي الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية (عثمان، المبارك، ص٨١، ٢٠٠٨م).

٣ ـ شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم يهرب من كفيله ويعمل لدى شخص آخر دون اتخاذ إجراءات نقل الكفالة وذلك بالنسبة لدول الخليج العربي.

ويـرى عثمان والمبارك أن معظم تيارات الهجـرة تتجه إلى الدول العربية النفطية، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ودول أوروبا الغربية، حيـث تتوافـر فرص العمل وتتحسـن مسـتويات المعيشـة (عثـمان؛ المبارك، ص١٣،ص ٢٠٠٨م).

١ . ١ . ٢ العوامل الدافعة لارتكاب الهجرة غير المشروعة

مـن قراءاتي خلال تجربتي في بلدي المصـدرة للعمالة وفي المملكة العربية السـعودية، حيـث أعمل ـ وهـي بلد جاذبـة للعمالة ـ، فإن العوامـل الدافعة لارتكاب جريمة الهجرة غير المشروعة هي:

١ ـ تشـديد شروط وضوابـط قبـول الهجـرة في دول المقصـد وخاصـة بعـد تفكك الاتحاد السـوفيتي وأحـداث الحادي عشر من سـبتمبر ٢٠٠١م.

٢ ـ ارتفاع نسبة البطالة في الدول المصدرة للعمالة.

٣ ـ عـدم توافـر فرص عمـل حقيقية في الدول المصدرة للعمالة، بسـبب تراجع معدلات النمو.

٤ ـ انخفاض مسـتوى الأجـور في الدول المصدرة للعمالـة، رغم ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات.

٥ ـ تزايد عدد السـماسرة والوسـطاء الذين يوقعون الشباب الراغب في الهجرة في حبائلهم.

٦ ـ ارتفاع مستويات الأجور في دول المقصد.

٧ ـ الصـورة التي يظهـر عليها بعض المهاجرين عنـد عودتهم للأوطان لقضاء إجازة أو الاسـتقرار بها وقيامهم بشراء الأراضي والعقارات وتزويج الأبناء والبنات وبناء المساكن الفخمة أو القيام بمشروعات تنموية كل ذلك يدفع المحيطين بهم أو العارفين بأحوالهم قبل الهجرة إلى الاستماتة في الهجرة إلى دول المقصد سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة.

٨ ـ الفسـاد والاسـتبداد والتوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريـات في بعـض الـدول المصدرة للعمالـة، بالإضافـة إلى افتقاد الأمن وصعوبة اقتضاء الحق.

٩ ـ التحـولات الاقتصادية والاجتماعية التي مـرت بها الدول المصدرة للعمالة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والسنوات التي مضت من القرن الحادي والعشرين وما صاحبها من احتكار السلع والخدمات وتغول وسـفه بعض رجـال الأعمال والتجار والصناع، بالإضافة إلى النفاق ومحاولة تبرير الأخطاء (إسماعيل، ص٩ – ١٠، ٢٠٠٧م).

١٠ ـ إعجـاب الشـباب بالحضارة الغربيـة وإنجازاتهـا واعتقادهم بأنها الفردوس الموعود لإنهاء مرحلة البؤس والشـقاء التي يعيشون فيها واملهم في تحقيق ثروة كبيرة خلال سـنوات قليلة، الأمر الذي نادراً ما يتحقق ويعود الشاب بعد خسارة ماله ووقته وامتهان كرامته وقد ينتهي به الحال إلى السـجن أو ترحيله في أغلال من حديد أو شـحن جسمانه في تابوت.

١ . ١ . ٣ الهجرة غير المشروعة والجريمة

تعتبر مخالفة تشريعات الهجرة والجوازات والجنسية والإقامة في حد ذاتها جريمة وهذه الجريمة ترتبط بجرائم أخرى أهمها جرائم التزوير والرشوة والاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال والأعراض خاصة إذا لم يجد المهاجر عملاً يقتات منه في الوقت الذي يقع تحت ضغوط المجرمين الذين سهلوا هجرته وضغوط أسرته في بلد المصدر التي باعت ما تملكه واقترضت قروضاً واجبة السداد. ومن أهم الجرائم المرتبطة بالهجرة غير المشروعة جريمة تهريب المهاجرين التي تقوم بها عادة عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو التشكيلات الإجرامية وللتعرف على هذه الجريمة أعرض فيما يلي دراسة مولتها المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية وتبين من المقابلات التي تمت عام ١٩٩٣م مع ٣٠٠ مهاجر صيني يقيمون في نيويورك ما يلي :

١ ـ معظم المهاجرين من صغار السن والرجال المتزوجين الذين حصلوا على قدر ضئيل من التعليم واكتسبوا بعض المهارات الحرفية.

٢ ـ اعترفت الغالبية العظمى من المهاجرين أن غرضهم من الهجرة هو الإثراء وليس الهرب من الاضطهاد السياسي.

٣ ـ ٤٨٪ من المهاجرين هربوا جواً، ٤٠٪ هربوا براً، ١٢٪ فقط هربوا بحراً.

٤ ـ معظم المهاجرين على متن السفن لاقوا معاناة رهيبة أثناء الرحلة، حيث اغتصبت النساء وضرب الرجال على أيدي المنفذين الذين يستأجرهم رؤوس الثعابين (كبار المهربين) للعمل على سفن

التهريب ويتولون مسئولية ضبط النظام وتوزيع الطعام ومياه الشرب.

٥ ـ كان المهاجرون يتم حجزهم في بيوت تسيطر عليها عصابة تهريب المهاجرين ولا يطلق سراحهم إلا بعد سداد المبالغ المتفق عليها التي تبلغ في المتوسط ٢٨ ألف دولار للمهاجر الواحد، ويخضع المهاجر لعمليات تعذيب تتصاعد حدتها كلما طالت فترة الاحتجاز.

٦ ـ معدل اكتشاف سلطات الولايات المتحدة الأمريكية للمهاجرين غير الشرعيين لم يتجاوز ٦٤٪ بالنسبة للمهاجرين جواً، و١١٪ بالنسبة للمهاجرين براً وبحراً.

وبينت دراسة أخرى مولها عام ١٩٩٩م المعهد القومي للعدالة التابع لوزارة العدل الأمريكية خصائص عصابات التهريب الصينية على النحو التالي:

١ ـ عصابات تهريب الأشخاص يرأسها ما يسمى برأس الثعبان (سنيك هيد) ورأس الثعبان الكبير هو شخص يستثمر ماله في عملية تهريب الأشخاص ويشرف على تلك العملية ورؤوس الثعابين الكبيرة الذين يعرفون بأنهم أناس قديرون ذوو سلطة وثروة وشهرة هائلة وصلات مهيبة. أما رأس الثعبان الصغير، فهو الذي يقوم بجمع الأشخاص الراغبين في الهجرة أو نقلهم أو تحصيل الديون منهم. وكثيراً ما يكون هو الواسطة بين رأس الثعبان الكبير والمهاجرين غير الشرعيين.

٢ ـ يشارك في أنشطة التهريب أناس من مختلف النوعيات بما في ذلك موظفون حكوميون وضباط شرطة وأصحاب أعمال تجارية

صغيرة وربات بيوت وشغالون وبناءون وسائقو سيارات الأجرة وأصحاب أكشاك لبيع الفاكهة.

٣ـ ينزع رؤوس الثعابين إلى تنمية السوق الرائجة الخاصة بهم في أنشطة التهريب فبعضهم يتخصص في الزيجات الشكلية من أجل الحصول على الجنسية.

٤ـ من العوامل الجوهرية في تهريب الأشخاص الرشوة والفساد غير أن أساليب الإفساد تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً تبعاً لنوع الخدمات المطلوبة (زهانج، تشن، ص ص٣٣ ، ٣٩، ٢٠٠١م).

وتعطي هذه الخصائص فكرة عن تشكيل عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين المرتبطة بالفساد والتزوير والرشوة والتي تتولى عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى الغرب وخاصة العصابات الموجودة في ألبانيا.

١ . ٢ تجربة جمهورية مصر العربية

كتب عنها هوميرس في الأوديسا (القرن التاسع قبل الميلاد) إن مصر هي الأرض الطيبة المعطاءة التي تمنح بسخاء عشباً كثيراً منه فيه شفاء وقليل منه يسبب الهلاك (عيد،ص٢٣، جزء أول، ١٩٨٨م). مصر صاحبة أول حضارة في تاريخ البشرية. وكانت حقولها الخضراء وبساتينها الغناء ونيلها الخالد وأهراماتها وعلوم وفنون أبنائها من محفزات الشعوب الأخرى إلى زيارتها فرادى أو جماعات فلم تغلق بابها في وجه مستغيث أو مستجير أو طالب علم أو عاشق فن، لذا كانت دولة مستقبلة للقادمين إليها، بينما شغف أبناؤها بالاستقرار على أرضها فلم يعرفوا الهجرة خارجها إلا بعد أزمان طويلة.

ولقد شرفت مصر بوجود كثير من أنبياء الله عليهم السلام على أرضها زارها إبراهيم أبو الأنبياء، وكان النبي يوسف وزيراً لعزيزها، وفي واديها المقدس تجلى الله سبحانه وتعالى لكليمه موسى عليه السلام، وحظيت مصر بزيارة السيدة البتول مريم وابنها المسيح عليه السلام، كما أهدى حاكمها المقوقس ماريا القبطية لخاتم الأنبياء والمرسلين وخير الأنام محمد صلوات الله عليه وسلامه فأنجبت للرسول الكريم ابنه إبراهيم، وورد ذكرها في القرآن الكريم، وأنعم الله على من يدخلها بسلام بنعمتي الأمن والأمان. وعندما دخل الإسلام قلوب المصريين زادهم حباً للبقاء في أرضها والاستقرار على ضفاف نيلها، فقد أنعم الله على مصر وشعبها بجميع النعم ووقاها شر الكوارث والمكائد والفتن، ولكن دوام الحال من المحال، وتحولت مصر من دولة مستقبلة إلى دولة مصدرة ودولة عبور للمهاجرين إلى دول أخرى وفيما يلي عرض لأبعاد المشكلة في مصر وتجربتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

١ . ٢ . ١ أبعاد مشكلة الهجرة غير المشروعة في مصر

ظل المصريون منذ عصر الفراعنة حتى منتصف القرن العشرين لا يطيقون البعد عن بلدهم حيث وفرت لهم تربتها الخصبة المأكل والملبس ووفر لهم النيل والبحار التي تطل عليها الكنانة طريقاً للمراكب البحرية التي تجلب لهم ما يحتاجون إليه من سلع يفتقدونها في بلدهم.

وكانت مصر خلال تاريخها القديم والحديث جاذبة للشعوب الأخرى، سواء تم هذا على شكل هجرات بشرية أو قوافل تجارية أو غزوات عسكرية. كما استقطبت مصر سلالات عربية نزحت من مواطنها الأصلية في الجزيرة العربية وجاءت إلى واديها الأخضر عبر الشام واليمن وعمان (إسماعيل،

ص٢، ٢٠٠٧م). وفي عهد الخديوي إسماعيل تدفقت على مصر أعداد متزايدة من المهاجرين من اليونان وإيطاليا، وكذلك مالطة وقبرص وفرنسا وانجلترا وزادت أعدادهم على المائة ألف في بلد كان عدد سكانه لا يتجاوز ٥ ملايين فرد ولكن مصر كانت آنذاك بوتقة ينصهر فيها الجميع.

وبدأت فكرة الهجرة العكسية بعد نكسة يونيو ١٩٦٧م، حيث انتاب المثقفون اليأس والقنوط بعد احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، وبدأت هجرة مشروعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية واستراليا، وكانت هجرة المصريين إلى أوروبا ضمن موجات المهاجرين من العالم الثالث، تلبية لاحتياجات أوروبا من الأيدي العاملة لبناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية وكانت هذه العمالة آنذاك لازمة لنمو الاقتصاد الأوروبي.

وكان من الآثار التي ترتبت على النكسة والاستعداد لاستعادة الأراضي المحتلة واستئثار المجهود الحربي بالجانب الأكبر من إيرادات الدولة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الوقت الذي خلقت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م واقعاً جديداً، حيث أدى الارتفاع في سعر البترول إلى طفرة في ثروات دول الخليج التي تحولت إلى دول جاذبة للعمالة المصرية من شباب ورجال يتوقون إلى رفع مستوى معيشتهم، ومنذ عام ١٩٧٥م حتى أواخر التسعينيات هاجر إلى دول الخليج قرابة ٥ ملايين مصري، وتقدر وزيرة الهجرة المصرية العمالة المصرية في الخارج في الوقت الحاضر بنحو ٧,٥ ملايين منهم ٥ ملايين في العالم العربي (كلمة الوزيرة في المنتدى العربي للتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل المنعقد في الرياض في شهر يناير ٢٠١٠م ـ صحيفة الأهرام، الطبعة العربية، العدد٤٤٩٦٨، بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٠). وضاعف اتجاه المصريين إلى الهجرة سياسة الانفتاح وتحول مصر من الاقتصاد الموجه

إلى اقتصاد السوق واغراق السوق المصرية بالبضائع الأجنبية التي لا يستطيع شراؤها سوى طبقة الأثرياء الجدد (محمود، بدير، ص ص ١ ـ ٦، ٢٠٠٩م).

ولم تبدأ الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا والولايات المتحدة واستراليا ودول الخليج إلا اعتباراً من عام ١٩٨٠م للأسباب الآتية:

١ ـ مشروعات البناء وتشييد البنية التحتية اكتملت تقريباً في دول الخليج وقلت الحاجة إلى الأيدي العاملة، فضلاً عن استقدام عمال آسيويين أقل تكلفة من العمال المصريين.

٢ ـ تأثر دول الخليج العربي بالأزمة المالية العالمية وفقدانها نحو ٩٠ ألف وظيفة عام ٢٠٠٩م حسب دراسة صادرة عن منظمة العمل العربية بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٠م، وبينت هذه الدراسة أن مصر واليمن وفلسطين والأردن من أهم الدول العربية المصدرة للعمالة إلى دول الخليج العربي وليبيا (الأهرام، الطبعة العربية، العدد ٧٦٩٤٤ الصادرة بتاريخ ١٧/ ١٠/ ٢٠١٠م).

٣ ـ ولادة جيل جديد من الخليجيين المتعلمين والفنيين والمثقفين الذين حلوا تدريجياً محل المهاجرين المصريين.

٤ ـ الانخفاض الشديد في أجور المهاجرين، نتيجة لزيادة العرض الأمر الذي أدى إلى انخفاض العوامل الجاذبة للهجرة.

٥ ـ عندما خفت حاجة الأوربيين إلى العمالة الأجنبية وشعر الأوربيون بأن العمالة الوافدة تزاحمهم في أرزاقهم بدأ التحرش بهم والتعدي عليهم وظهر ذلك في المانيا وانجلترا وفرنسا، وما زالت هذه التحرشات مستمرة حتى الآن، فقد استنكرت وزارة الخارجية

المصرية يوم ١٢ يناير ٢٠١٠م أعمال العنف التي شهدتها مدينة روزارنو الإيطالية والتي نتج عنها إصابة عشرات من المهاجرين المصريين والأفارقة من جراء الاعتداءات الواسعة التي شنها ضدهم سكان المدينة الأصليون، وسبق هذه الاعتداءات اعتداءات في مدن إيطالية أخرى، إضافة إلى انتهاك حقوق المهاجرين من جانب السلطات الإيطالية وحجز العشرات منهم في السجون الإيطالية (صحيفة الأهرام المصرية، الطبعة العربية، العدد ٤٤٩٦٣ الصادرة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٠م).

وخسرت مصر الكثير من المليارات من جراء الهجرة المشروعة للعقول وخاصة العلماء، وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للمحاسبات أن عدد العلماء والخبراء ورجال الأعمال المصريين المهاجرين بلغ ٨٢٤ ألف مصري، أكثرهم في الولايات المتحدة وكندا واستراليا وأوروبا، بالإضافة إلى ٤٥٠ عالماً في التخصصات النادرة مثل الطب النووي وجراحات القلب والهندسة الوراثية (محسن، ص ص ١ـ٦، ٢٠٠٨م). كما خسرت أكثر من جراء الهجرة غير المشروعة لشبابها الذين يلقون حتفهم غرقاً أو اختناقاً أو كمداً حتى ولو كللت هجرتهم بالنجاح، فكثير منهم يعمل في أعمال متدنية وبأجور لا توفر له المسكن أو الملبس أو مستوى المعيشة اللائق بالإنسان الذي كرمه الله في قرآنه الحكيم، فضلاً عن عدم قدرته على استقطاع نسبة من دخله لتسديد الديون المتراكمة عليه وعلى ذويه. وفي هذا السياق يذكر رئيس اتحاد المصريين في أوروبا أن الهجرة غير المشروعة زادت بشكل خطير، وقدر عددهم في دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٤٠٠ ألف مصري دخلوا ٣٨ دولة ويشن عليهم الاتحاد الأوروبي حرباً ضروساً بعد أن تم تدعيم أجهزة مكافحة الهجرة غير المشروعة وتزويدها بأماكن لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، تمهيداً

لإبعادهم إلى مصر. (صحيفة الأهرام الصادرة يوم الأحد ٥ أبريل ٢٠٠٩م). وقد قدرت وزارة القوى العاملة المصرية في عام ٢٠٠٥م عدد المهاجرين الشرعيين في إيطاليا بنحو ٩٠ ألف شخص وعدد المهاجرين غير الشرعيين بنحو ٤٦٠ ألف شخص (العرب الاسبوعي الصادر ١٨/ ٤/ ٢٠٠٩م، ص٢٩).

والهجرة غير المشروعة تتم عن طريق اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والجماعات الإجرامية المنظمة، ويتم تهريب المهاجرين إما براً عن طريق التسلل إلى ليبيا ومن ثم بحراً في مراكب متهالكة إلى إيطاليا ومالطة أو عن طريق الأردن، حيث يتم تهريبهم إلى قبرص واليونان وتركيا. وبعد رحلة العذاب يعمل الشباب المصري في أعمال كانوا يأنفون العمل فيها في مصر أو في بيع المجلات الجنسية أو في الزواج من نساء بلغوا سن اليأس ويتعرضون طول الوقت لمطاردة الشرطة وابتزاز أصحاب الأعمال وكثيراً ما يكون مآلهم السجن أو الترحيل (محسن، ص ص ٣ـ٤، ٢٠٠٨م). وقدر بدير ومحمود عدد الشباب المصري الذي يلقى حتفه في رحلة الهجرة أو الذي يفشل ويلقى القبض عليه ويرحل إلى مصر أو يسجن في دولة المقصد خلال السنوات من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م بنحو ٥٠٠ ألف شخص تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٤٠ عاماً (بدير، محمود، ص ص٣١ ـ ٣٢، ٢٠٠٩).

وقدرت وزيرة القوى العاملة المصرية جملة الخسائر التي تتكبدها العائلة ومصر في رحلة الهجرة غير المشروعة بمبلغ يتراوح بين ١٥ألف و٣٠ ألف جنيه للفرد الواحد، علاوة على الأموال المنفقة للبحث عن المفقودين والتكاليف الباهظة للتعليم وكذا تكاليف عودة جثامين هؤلاء الشباب إلى

مصر (مجلة الهجرة والمصريين في الخارج، العدد٥٤، الصادر بتاريخ مارس ٢٠٠٨م).

والجدير بالذكر أن مصر دولة طرف في الاتفاقية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٥م والمتعلقة بالمساواة في المعاملة بين العمال الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل، كما أنها طرف في الاتفاقية رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢م في شأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين والأجانب في مجال الضمان الاجتماعي، فيما لم تصدق على الاتفاقيات الدولية الخمس الأخرى المتعلقة بتنظيم الهجرة والخاصة بتبسيط إجراءات تفتيش المهاجرين على ظهر السفن (الاتفاقية رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦م)، وإقامة نظام دولي للحفاظ على حقوق العجزة والمسنين والورثة في التأمين (الاتفاقية رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٥م)، وأوضاع العمال المهاجرين على نحو شامل (الاتفاقية رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩م)، وشروط استخدام عمال المزارع (الاتفاقية رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٨م)، الأهداف والمعايير الأساسية للسياسة الاجتماعية وتوجهها أساساً نحو كفالة رفاهية وتنمية السكان (الاتفاقية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢م). والغريب أن الدول العربية المستوردة للعمالة لم تصادق على أي من هذه الاتفاقيات (البرعي، ص١٦، ٢٠٠٧م).

١ . ٢ . ٢ الإستراتيجة المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة

إستراتيجية جمهورية مصر العربية لمكافحة الهجرة غير المشروعة تقوم على عدة محاور:

١ ـ المحور الأمني

ويقـوم هذا المحور على تشـديد الحراسـة على الحدود البريـة والبحرية، وتزويـد وحدات حـرس الحـدود بالتقنيات الحديثة التي تسـهل لهـم القيام بمهامهـم، وكذلـك تزويـد الرقابـة في المنافـذ البريـة والبحريـة والجويـة بالتقنيـات الحديثـة التي تمكـن العاملين المدربين من كشـف عمليات الهجرة غـير المشروعـة، والتأكد من عـدم تزوير وثائق السـفر أو تحويرهـا أو تزوير تأشـيرات السـفر وعقود العمل في الخـارج كما تقوم أجهـزة مكافحة جرائم الأموال العامة بضبط الجرائم المتعلقة بسفر العمالة المصرية إلى الخارج، حيث ضبطـت العديد من التشـكيلات العصابية التي تخصصـت في الاحتيال على راغبي السفر للخارج، أو تنظيم عمليات الهجرة غير المشروعة لبعض الدول الأوروبية. وكشفت القضايا المضبوطة عما يلي:

أ ـ قضايـا النصب والاحتيال على راغبي العمل في الخارج وخاصة دول الخليج العربي

- انخـداع بعض المواطنين في عقود العمـل الوهمية التي يحصلون عليها من بعض الوسـطاء والسـماسرة نظير مبالغ ماليـة كبيرة تنطوي على فـرص عمـل في بعـض دول الخليـج ولا يتـم اكتشـاف وهمية تلك العقود إلا بعد السفر إلى تلك الدول.
- قيام بعض الوسـطاء والسماسرة بإيهام راغبي العمل بالخارج بإمكانية تسـفيرهم لأحد تلك الدول رغم وجود معوقات قانونية أو صحية تمنع سفرهم وذلك بعد تزوير جواز السفر والمستندات التي تتطلبها

عمليات السفر وخاصة الشهادات الصحية والدراسية وشهادات الخبرة.

- إذعان راغبي العمل بالخارج إلى مطالب الوسطاء والسماسرة العاملين في هذا المجال خاصة المبالغة في الأموال التي يتم جمعها نظير إتمام إجراءات التعاقد والسفر وتحرير إيصالات أمانة بمبالغ كبيرة ضماناً للحصول على باقي المبالغ المتفق عليها عقب السفر وتسلم العمل.
- إذعان العديد من راغبي العمل بالخارج إلى ما قد يطلبه أصحاب شركات العمالة منهم من ضرورة تقديم إقرار موثق بالشهر العقاري يقر فيه العامل بعدم قيامه بدفع أية مبالغ تزيد على النسبة المقررة قانوناً لمسئولي شركات إلحاق العمالة نظير إتمام إجراءات التعاقد والسفر بالمخالفة للحقيقة، الأمر الذي يفوت الفرصة على تلك العمالة في استرداد تلك المبالغ في حالة عدم توافر فرصة للعمل.
- استغلال بعض الوسطاء والمحتالين للتسهيلات التي تمنحها بعض تلك الدول خاصة دولة الإمارات، تشجيعاً للسياحة، والاحتيال عليهم بموجب إذن دخول غالباً ما يكون مزوراً والصحيح فيه يسمح بدخول تلك الدولة فقط دون توفير أي فرص عمل.

ب ـ قضايا تنظيم الهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوروبي

وبالنسبة لعمليات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبي التي انتشرت خلال السنوات الماضية التي يتم تنظيمها من خلال:

- تزوير جوازات السفر أو تأشيرات الدخول السنوية لتلك الدول والسفر بموجبها من منافذ السفر الشرعية مثل مطار القاهرة والإسكندرية.

- السفر إلى دولة ليبيا فرادى أو مجموعات عبر منفذ السلوم البري إلى إيطاليا بحراً على متن قوارب صيد صغيرة غير مجهزة لمثل هذه الرحلات.
- التسلل عبر أحد الشواطئ المصرية بحراً إلى اليونان على متن بعض قوارب الصيد غير المجهزة لمثل هذه الرحلات.

وكشفت متابعة ما تم ضبطه من حالات في هذا المجال أيضاً عما يلي:

- جميع عمليات السفر بموجب مستندات مزورة تؤول إلى الفشل حيث يتم كشف المستندات المزورة حال تقدم حاملها للسفر بموانئ السفر بالبلاد أو عند وصوله لدولة المقصد وفي الحالتين يقع تحت طائلة القانون ويتم منعه من السفر أو إعادته مرحلاً.
- فشل الرحلات البحرية التي تم تنظيمها عبر الشواطئ الليبية أو المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي «إيطاليا واليونان» خاصة بعد أن قامت سلطات تلك الدول باتخاذ العديد من التدابير البحرية والملاحية التي تحول دون وصول تلك القوارب إلى شواطئها.
- تعرض بعض القوارب التي تقل مهاجرين غير شرعيين للغرق لعدم صلاحيتها لمثل تلك الرحلات.
- تعرض المهاجرين غير الشرعيين في حالة نجاحهم في الوصول لتلك الدول للملاحقة بمعرفة سلطات تلك الدول لضبطهم وإعادتهم مرحلين للبلاد.
- ضعف وجود فرص العمالة لدى تلك الدول خاصة في ظل ما تتخذه سلطات تلك الدول من إجراءات أمنية.

ـ عـدم تمكـن المهاجرين غير الشرعيين من اسـترداد مـا قاموا بدفعه من مبالغ مالية كبيرة للوسطاء والسماسرة قبل سفرهم.

ويوجد تعاون أمني بين مصر والدول المستقبلة للعمالة لتبادل المعلومات مـن أجل الحد من عمليات الهجرة غير المشروعـة..http://www.moiegypt gov

وفي إطار المحور الأمني تقوم مصر ببناء سور إلكتروني على أعماق كبيرة عـلى الحـدود الفاصلة بين رفـح المصرية ورفـح الفلسـطينية وذلك لإغلاق الأنفاق ومنع اسـتخدامها في تهريب البشر والممنوعات، وكذلك لمنع تسلل الأفارقـة عـبر الحدود المصريـة إلى إسرائيل، الأمر الذي يسـبب حرجاً لمصر مـع الدول التي يحمل جنسـيتها المهاجـرون غير الشرعيين وقـد قدر الكيان الإسرائيلي عدد المتسـللين بمائة شـخص يومياً (الشرق الأوسـط، العدد رقم ١١٣٦٨ الصـادر بتاريـخ ١٢ ينايـر ٢٠١٠م) لـذا أعلن الكيـان الإسرائيلي عن اعتزامه بناء سـور إلكتروني على الحدود المصرية الإسرائيلية بطول ٢٥٥ كيلومتراً.

٢ ـ محور الوقاية

والإجراءات المتخذة في هذا المحور كثيرة منها:

١ ـ اسـتخدام وسـائل الإعـلام السـمعية والمرئية والمقـروءة في التوعية بأخطار الهجرة غير المشروعة.

٢ ـ إقامـة نـدوات في المدارس والجامعات وأماكـن التجمعات البشرية لبيان مضار الهجرة غير المشروعة وإسـاءتها لسـمعة مصر وتكبيدها خسائر مادية وأدبية للمهاجرين وذويهم.

٣ ـ استخدام المساجد ودور العبادة في التوعية بتحريم الشريعة الإسلامية للهجرة غير المشروعة التي تلقي بالمهاجرين في التهلكة.

٤ ـ فتحت وزارة القوى العاملة والهجرة باب التسجيل للشباب الراغب في الهجرة وقامت بالاتصال بالدول المستقبلة للعمالة، لمعرفة فرص العمل المتاحة لديها والتوفيق بين الطلب والعرض وأكدت وزيرة القوى العاملة والهجرة أنها وفرت ٩٧٦٠٠٠ فرصة عمل خلال عام ٢٠٠٧م (مجلة الهجرة والمصريين في الخارج، العدد ٥٤، مارس ٢٠٠٨م).

٥ ـ مراقبة مكاتب التسفير القانونية وإلغاء ترخيص من يفقد شرطاً من شروط الصلاحية.

٦ ـ البحث عن مكاتب التسفير غير القانونية وإغلاقها ومعاقبة أصحابها باعتبارها تمثل مدخلا لاستغلال الشباب.

٧ ـ تشكيل لجنة في وزارة القوى العاملة والهجرة مكونة من مدير الشئون القانونية ومدير إدارة التفتيش بالوزارة ومدير شعبة إلحاق العمالة بالخارج، لبحث الشكاوى المقدمة ضد شركات توظيف العمالة المصرية بالخارج.

٨ ـ دعوة الشباب للمشاركة في المشروعات الصغيرة والإعلان عن هذه المشروعات على موقع قطاع الهجرة بشبكة المعلومات الدولية.

٩ ـ التوسع في إنشاء مكاتب تشغيل العمال وتطوير دورها في تقديم الإرشاد الوظيفي والتوجيه المهني والإرشادات المهنية.

١٠ ـ إصدار نشرة التوظيف القومية باعتبارها إحدى الوسائل السريعة لتلبية احتياجات أصحاب العمل والعمال.

١١ ـ إقامة معارض للتوظيف للجمع بين أصحاب العمل والعمال.

١٢ ـ إنشاء وكالة وطنية للتشغيل في إطار وزارة القوى العاملة والهجرة تقوم على أسس تنظيمية واقتصادية حديثة وتتمتع باستقلالية إدارية.

١٣ ـ التنسيق بين أجهزة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وجرائم التزوير والنصب والاحتيال وقوات حرس الحدود ومصلحة الجمارك ومصلحة الهجرة والجوازات والجنسية.

١٤ ـ إنشاء لجنة في مجلس الشورى لمواجهة ظاهرة الهجرة غير المشروعة وإجراء الدراسات وتقديم الحلول وتضم اللجنة لجان التنمية البشرية، الشئون العربية، والأمن القومي بالمجلس.

١٥ ـ النظر في تشديد العقوبات على من ينظم عمليات الهجرة غير المشروعة أو يسهلها أو يتفق عليها أو يحرض على القيام بها.

١٦ ـ التركيز في البرامج والندوات والاجتماعات على أن الاندفاع وراء الأحلام الكاذبة سرعان ما ينتهي إلى كابوس مميت.

١٧ ـ تنظيم الهجرة من خلال وزارة القوى والهجرة لتصبح مقننة وبعقود رسمية وموثقة.

١٨ ـ إعادة النظر في سياسة التعليم بحيث يبني قدرات الطالب ويجعله قادراً على الإبداع والابتكار وربط التعليم باحتياجات سوق العمل في الداخل والخارج، والاهتمام بالمهارات الفنية والهندسية وخدمات الأعمال التجارية.

١٩ ـ وضع ضوابط للتعيين في الوظائف للقضاء على الفساد والواسطة والمحسوبية حتى يشعر كل مواطن بالمساواة في الحقوق والواجبات وأن معيار الالتحاق بالوظيفة هو الكفاءة فقط لا غير.

٢٠ ـ نشر التجارب الناجحة للشباب الذين حققوا طفرات في الداخل والخارج لإعطاء المثل والقدوة الحسنة.

٢١ ـ القضاء على الثقافة الفاسدة التي سيطرت على بعض الشباب وإعلامهم أن المبلغ الذي يتكبدونه من أجل سفرية فاشلة يكفي لكي يبدأ به مشروعاً صغيراً.

٢٢ ـ العمل على تغيير اتجاهات المجتمع المصري إزاء العمل الحكومي ونشر ثقافة العمل الحر والعمل الحرفي الذي لا يستنكف المهاجر القيام به في الخارج والاهتمام بتدريب العمال المهرة وخاصة خلال الفترة من الطفولة إلى البلوغ.

٣ ـ محور التعاون الدولي

١ ـ إعداد حملات للتوعية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية وحكومات الدول المستقبلة للعمالة.

٢ ـ عقد اتفاقيات مع الدول المستقبلة للعمالة وفي هذا السياق أبرمت وزارة القوى العاملة اتفاقيات ثنائية مع ١٢ دولة عربية وفي طريقها لإبرام المزيد .

٣ ـ تقنين أوضاع المغتربين المهاجرين هجرة غير مشروعة بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من مصر ودول المهجر من خلال تعاون أمني وقضائي وتشريعي وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٤ ـ إنشاء هيئة لرعاية المصريين بالخارج والذين قدر عددهم في عام ٢٠٠٧م بنحو ٦ ملايين مصري والتنسيق بين القنصليات المصرية

في الخارج وسلطات دول المهجر وإنشاء صندوق لرعاية المصريين في دول المهجر.

٥ ـ الاتفاق مع بعض دول المهجر على إنشاء مراكز لتدريب العمالة المصرية في مصر وفي دولة المهجر لتوفير العمالة الفنية ذات المهارات العالية القادرة على تلبية متطلبات السوق وإنشاء دور إيواء تخصص لرعاية المهاجرين في حالة التوقف عن العمل أو الفصل.

٦ ـ توسيع مجالات التعاون مع الاتحاد الأوروبي والتعرف على احتياجات السوق الأوروبية من العمالة الأجنبية.

٧ ـ عقد اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مع دول المهجر من أجل تقديم المزيد من التسهيلات للعمالة المصرية واحترام حقوقهم وحرياتهم وتمكينهم من المساهمة في الحياة المدنية والاقتصادية وإنشاء مراكز معلومات في مصر ودول المهجر حول العمالة المهاجرة وتسهيل تحويلات المصريين لمصر.

٨ ـ مطالبة الأمم المتحدة بإنشاء مكتب خاص لمواجهة الهجرة غير المشروعة بجوار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها وخاصة بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

٩ ـ عقد اتفاقيات مع دول المهجر للقيام باستثمارات في مصر تخلق فرص عمل للشباب المصري، والمساعدة على توفير الموارد المحاربة للفقر وانجاز التنمية المستدامة، إذ إن مساعدة الدول المصدرة للعمال، كما

قال أبوشامة تساعد كثيراً في التقليل من إغراء الهجرة غير المشروعة وتقطع الطريق على عصابات تهريب المهاجرين (أبوشامة، ص٩٩، ٢٠٠٥م).

١٠ ـ تعميم حملات التوعية التي نفذتها وزارة القوى العاملة والهجرة مع السفارة الإيطالية بالقاهرة لتبصير الشباب بأخطار الهجرة غير المشروعة على جميع المحافظات والنظر في إجراء حملات مماثلة مع سفارات دول المهجر الأخرى.

١١ ـ عقد اتفاقيات مع دول المهجر من أجل تحسين سياسات التشغيل والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل في الداخل، بالإضافة إلى دعم مشروعات تنموية يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني وخاصة في القرى والنجوع.

١٢ ـ السعى نحو مزيد من التعاون العربي في مجالات العمالة على جميع محاورها وأبعادها كجزء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك تدعيماً لدور العالم العربي في تحقيق أمن العالم واستقراره.

٤ ـ محور التنمية

١ ـ اتباع سياسة اجتماعية تهدف إلى إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات التي أصابها العطب وخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد بتنشيط فرص الاستثمار وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية.

٢ ـ دعوة رجال الأعمال إلى توظيف أرباحهم الفاحشة في عمل مشروعات استثمارية لتشغيل الشباب بدلاً من قيام بعضهم بإنفاق

الأموال الطائلة لإغراء النساء الحرائر أو لامتلاك أجساد الفاتنات المتحررات أو إقامة السهرات الماجنة.

٣ ـ الشفافية في اقتضاء حق الدولة في الضرائب المفروضة على الأنشطة المدرة للربح واستغلال هذه الأموال في رفع مستوى الخدمات وتقليل الفروق بين دخول الأغنياء والفقراء.

٤ ـ إنشاء وتطوير مراكز للتدريب المهني لإعداد العمالة وتنمية مهاراتهم في استخدام التقنية الحديثة.

٥ ـ إنشاء مراكز لتدريس لغة دول المهجر للعاملين المتجهين إليها أو إنشاء هذه المراكز في دولة المهجر لتدريس اللغة للمهاجرين المصريين الموجودين بها.

٦ ـ إنشاء صناديق تنموية لإقراض الشباب لتمويل مشروعاتهم الصغيرة سواء كانت زراعية أم صناعية أم تجارية لتشجيع الشباب على البقاء في مصر وإنشاء هذه الصناديق ضرورة لمساعدة الصندوق الاجتماعي في القيام بواجبه في إقراض الشباب مبالغ تتراوح قيمتها بين خمسة آلاف ومليون جنيه.

٧ ـ توجيه طاقات الشباب لتعمير الصحراء والاهتمام بالزراعة حتى تعود مصر كما كانت سلة الغذاء التي تكفي مصر أولاً وتصدر فائضها إلى الخارج ثانية.

٨ ـ التعاون بين الوزارات المعنية لخلق بيئة اجتماعية مناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع خطط وبرامج عمل مفصلة بالفئات الاجتماعية المهمشة وتطوير نظام التأمين الاجتماعي ليوفر غطاءً اجتماعياً لقطاع كبير من الشباب الراغبين في الهجرة (موقع

وزارة الخارجية على الإنترنت /ortal/ar-EG/Press_and_Media/
.(Political_Press_Reviews/Pressreviewar10022008.htm

١ . ٣ تدابير الشراكة العربية والدولية للمكافحة

تشير الوثيقة رقم (E/Escwa/SDD/2006/Wg.1 /8) الصادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية إلى ما يلي:

١ ـ نسبة المهاجرين إلى سكان العالم بقيت في حدود ٣٪ رغم زيادة حجم المهاجرين من ١٥٥ مليون شخص عام ١٩٩٠م إلى ١٩١ مليون شخص عام ٢٠٠٥م.

٢ ـ حجم الهجرة في المنطقة العربية بلغ ١٩,٨ مليوناً عام ٢٠٠٥م منهم مليون من بلدان المغرب العربي، و٥,٧ ملايين من بلدان المشرق العربي واستقر منهم ١٢,٨ مليوناً في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى ٢٠ مليوناً استقروا في دول غير عربية.

٣ ـ أسهمت تيارات الهجرة الوافدة من الدول العربية وغير العربية في زيادة سكان مجلس التعاون الخليجي بنسبة الربع، وقللت من نمو السكان في لبنان والمغرب بنسبة ١٥٪ خلال الخمس سنوات السابقة على عقد اجتماع الخبراء في بيروت عام ٢٠٠٦م /Un/pop) .Egm/2006/14)

٤ ـ سياسة استقبال المهاجرين في دول الخليج العربي تواجه بسياسات توطين الوظائف وتقصير مدة الإقامة وتقليل فرص اصطحاب

المهاجـر لأسرتـه، وانعدام سياسـة إدماج المهاجريـن في جميع البلاد العربيـة بعكـس مـا هـو الحـال في البلـدان الأوروبيـة (Un/pop/ Egm/2006/09) .

٥ ـ قلـة مصادر تمويل البحوث والمسـوحات المتعلقـة بالهجرة، ومن ثمَّ عـدم توفـر التجارب والـدروس التي يمكن للباحثين اسـتخدامها كشواهد على العلاقة بين الهجرة والتحويلات المالية والتنمية وأثرها في مجال التخفيف من الفقر.

٦ ـ غياب آليات وشبكات الاتصال التي تعزز التعاون وتبادل المعلومات بين خبراء الدول العربية المختصين بموضوع الهجرة.

٧ ـ تعـاني دول الخليـج العربي من تدفق أعداد كبيرة مـن العمالة الوافدة أدت إلى انتشـار البطالـة بين المواطنـين وارتفاع النسـبة العالية لغير المواطنين بالنسبة للسكان في بعض دول الخليج.

٨ ـ العديـد مـن بلدان المنطقة العربية مصدرة ومسـتقبلة للعمالة كما يمر المهاجرون عبرها من دول المصدر إلى دول المقصد.

٩ ـ الإستراتيجيات العربية القائمة في الدول العربية على القانون الجنائي والتعـاون مع الاتحـاد الأوربي ودول المقصد والتـي تضرب بيد من حديـد عـلى من يخالف القانون أثبتت أنها غـير كافية . ومن ثم يجب النظـر أولاً في إسـتراتيجية عربية تعطي الأولويـة للمصالح العربية المشـتركة وتكفل تحقيق تنمية عربية متوازنـة في إطار مبادئ العيش المشـترك ويتزامـن ذلك مع بناء إسـتراتيجية دوليـة تقوم على وضع آلية للحوار والتشاور المنظم بين بلدان الإرسال والاستقبال ووضع برامـج إقليمية لمكافحة الهجرة غير المشروعة وتنظيم لقاءات دورية

لخبراء الهجرة في دول الاستقبال والمصدر والعبور والاهتمام ببرامج التنمية في الدول المصدرة للعمالة تمولها الدول المستقبلة للعمالة التي استفادت كثيراً من الهجرة المنظمة وغير المنظمة في بناء بنيتها التحتية وإنعاش اقتصادها.

١٠ ـ ضرورة إنشاء مركز إقليمي أو دون إقليمي لدراسة الهجرة خاصة في دول المشرق العربي وربطه بالمراكز المماثلة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

١١ ـ قدرت كانتوروفا مسئولة الشئون السكانية في دائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يتجهون إلى أوروبا سنوياً من بلدان المغرب العربي بنحو ٣٥ ألف سنوياً.

والذي ذكرناه عالياً يدعونا إلى الاهتمام بتدابير الشراكة العربية والدولية لمكافحة الهجرة غير المنظمة، إذ إن التدابير المحلية المتخذة في الدول العربية تكاد تكون واحدة، بل إن أسباب الهجرة غير المشروعة بها تكاد تكون واحدة. وتناول تدابير الشراكة العربية والدولية يتطلب إلقاء الضوء على الهجرة المغاربية باعتبارها السبب الرئيس لقيام التعاون الأورومتوسطي.

١ . ٣ . ١ الهجرة المغاربية

المغرب والجزائر وليبيا بلاد عبور إلى معظم دول أوروبا، بالإضافة إلى كون المغرب والجزائر مصدرين من مصادر الهجرة السرية، وتكونت في الجزائر عصابات تعمل على جلب المهاجرين الأفارقة والآسيويين إلى الجزائر، بالإضافة إلى إغراء الشباب الجزائري على التسلل إلى أوروبا (رمضان، ص

ص ٤ ، ٥ ، ٢٠٠٩م). وترجع أسباب الهجرة غير المشروعة إلى تفتيت المستعمر الفرنسي للبنية الاجتماعية الجزائرية بتدمير المجتمع الزراعي، وإضعاف صلة الفرد بأسرته وقبيلته، ومن الأسباب أيضاً عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية وإقصاء الشعب الجزائري عن المشاركة في السياسة التنموية، وكذلك الوقوع في مصيدة العولمة واستسلام حكومات الدول النامية لشروط المؤسسات المالية الدولية التي ترتب عليها الثراء الفاحش لشريحة ضئيلة والفقر المدقع لغالبية الشعب الجزائري، الأمر الذي دفع الكثير من الشباب إلى الوقوع في مصيدة الهجرة غير الشرعية وخاصة وأن انتشار الهوائيات سمحت للشباب باكتشاف حياة أخرى على الضفة الشمالية للمتوسط، وعلاوة على ذلك كانت فرنسا تعد الجزائر إقليماً من أقاليمها (الإقليم الجنوبي لفرنسا) الأمر الذي شجع على الهجرة، حيث يعيش فيها ٩٠٪ من المهاجرين منهم ١٧ ألف شخص بدون وثائق رسمية. وأحصت المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري عدد المهاجرين غير الشرعيين وقدرتهم بنحو ٨٨٣٩ مهاجراً غير شرعي بين عامي ٢٠٠١ـ٢٠٠٦م (رمضان، ص١٢ـ ١٥، ٢٠٠٩م). والجدير بالذكر أن مجلة الحياة الدولية اعتبرت فرنسا من بين ١٩٤ دولة باعتبارها بلد الحياة الرائعة والنعمة والجمال والراحة يليها استراليا وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة السابعة (صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٣٧٣ الصادر ١٧/ ١١/ ٢٠١٠ الصفحة الأخيرة).

وكانت المغرب لسنوات طويلة هي المحطة الرئيسة للتسلل إلى أوروبا؛ نظراً لقربها الجغرافي من أسبانيا، حيث يمكن من طنجة رؤية الساحل الأوروبي بالعين المجردة ويسمى المهاجرون غير الشرعيين بالحراقة، حيث يلجأ المهاجر بمجرد وصوله إلى أوروبا بحرق أوراق هويته، أملاً في الحصول على هوية جديدة في دولة المقصد (غلو، ص٣، ٢٠٠٩م).

والأسباب التي تدفع إلى الهجرة غير المشروعة هي البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة (عياش،ص٢، ٢٠٠٨م) (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798).

وترى الحكومة المغربية أن الهجرة ليست مجرد عامل سلبي على اعتبار أن مختلف أجيال المهاجرين المغاربة أسهموا في بناء أوروبا وإثراء مجتمعاتها، وأن المغرب يحرص على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتأمل الحكومة المغربية ألا يقتصر التعاون على الجانب الأمني وتشديد الرقابة على الحدود، بل يمتد إلى المشاركة في التنمية البشرية في الدول المصدرة وخاصة المغرب (موقع حكومة المملكة المغربية على شبكة الإنترنت، البوابة الوطنية، المغرب لعام ٢٠٠٦م).

وكشفت حوادث غرق السفن أمام السواحل الليبية عن تعاظم استخدام الجماهيرية كمحطة عبور لأوروبا تنافس المحطة الأولى المغرب وكانت أخطر هذه الحوادث غرق ثلاثة قوارب من بين أربعة قوارب غادرت ليبيا يومي السبت ٢٨ والأحد ٢٩ مارس ٢٠٠٩م، بينما تعطل القارب الرابع، وقدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد المفقودين بأكثر من ٣٠٠ شخص وانتشلت القوات الليبية ٢٣ جثة، وأنقذت ٢٣ شخصاً، بالإضافة إلى ٣٥٠ شخصاً كان يحملهم القارب الرابع، وتشير معلومات السلطات الليبية إلى أن من المفقودين أشخاصاً ينتمون إلى دول: الصومال ونيجيريا وأريتريا والمناطق الكردية بسوريا والجزائر والمغرب والأراضي الفلسطينية. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة وجود ما بين مليون ومليون ونصف مهاجر إفريقي غير شرعي في ليبيا (موقع أخبار جنيف الدولية على الإنترت (www.swissinfo.ch/ara/index). وقد قيل في تبرير خروج مراكب تهريب استباق تطبيق

الاتفاق الليبي الإيطالي بتسيير دوريات بحرية مشتركة لمنع تدفق المهاجرين إلى إيطاليا في شهر مايو ٢٠٠٩م.

ويشير صالح والطيره إلى أسباب الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا أو غيرها أي أوروبا منها البحث عن فرص عمل، الفقر والبطالة، استقبال الدول الأوروبية للمهاجرين وتشغيلهم، مجرمو الاتجار بالأشخاص وتهريب البشر، إهمال الدول المتقدمة لإفريقيا بعد أن نهبوا ثرواتها أثناء احتلالهم لها، انتشار الأمراض في الدول المصدرة للعمالة. وبين الباحثان أن المهاجرين ينتمون إلى بعض الدول الإفريقية (مصر، غانا، الصومال، السودان، تشاد، مالي، نيجيريا، والسنغال ودول أخرى) وبعض الدول الآسيوية (باكستان، بنجلاديش والهند). وأوضح الباحثان أن الجرائم التي ارتكبها المهاجرون عام ٢٠٠٥م بلغ عددها ٣٠٧٠ جريمة خطيرة موزعة حسب الترتيب التنازلي التالي (السرقة، تزوير وتزييف، تسول وتشرد، دعارة، مخدرات، انتحال شخصية، تشكيل عصابات إجرامية). ويرى الباحثان أن المعالجة الأمنية غير كافية، بل يجب أن يكون هناك تعاون دولي لتدعيم اقتصاديات الدول المصدرة وإقامة مشروعات تنموية فيها، واتخاذ تدابير صارمة ضد مجرمي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وبين الباحثان أن إستراتيجية الجماهيرية تقوم على عدة مستويات على النحو التالي:

١ ـ المستوى الوطني: إصدار تشريعات لتنظيم مسائل الدخول والإقامة والخروج، إقامة مراكز إيواء للمهاجرين، العودة الطوعية على نفقة الجماهيرية للراغبين، الترحيل الجوي والبري للمبعدين.

٢ ـ المستوى الأمني: استحداث أجهزة أمنية متخصصة في مكافحة الهجرة غير المشروعة، تفكيك تجمعات المهاجرين، ضبط العمالة

الأجنبية غير الشرعية، وإحباط محاولات التسلل إلى ليبيا أو الخروج منها. وشددت ليبيا عام ٢٠١٠م شروط وضوابط دخول المهاجرين إليها، استجابة لطلب الاتحاد الأوروبي الذي ساءه تزايد أعداد المهاجرين عبر ليبيا في قوارب الموت إلى دول الاتحاد الأوروبي.

٣ـ المستوى الدولي: التعاون الثنائي والإقليمي (تجمع دول الساحل والصحراء، تجمع دول غرب المتوسط، مجلس وزراء الداخلية العرب)، والتعاون الدولي مع المنظمة الدولية للهجرة وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة (المفوضية السامية لشئون المهجرين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، والاتحاد الأوروبي. (صالح؛ الطيرة، ٢٠٠٧م).

١ . ٣ . ٢ التدابير العربية

جامعة الدول العربية بيت العرب الذي أنشئ عام ١٩٤٥م ليلبي مطالب العرب في اتحاد يجمع بينهم وآلية للتنسيق بين دولهم، لتوحيد المواقف وتقريب المسافات وحل الخلافات. وفي إطار الجامعة العربية يجتمع وزراء الهجرة العرب يتشاورون ويتناقشون ويتبادلون تجارب دولهم وخبراتها، وصولاً إلى وضع تدابير شراكة عربية لتنظيم الهجرة العربية الرسمية ومواجهة الهجرة البينية العربية غير المشروعة، والتوصيات التي انتهى إليها اجتماع وزراء الدول العربية المعنيين بشئون الهجرة الذي عقد في القاهرة يومي ١٨ ، ١٩ فبراير ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة للجامعة تعد أساساً لاستراتيجية عربية لمعالجة قضايا الهجرة والجاليات العربية في الخارج وخاصة بعد أن قدر معالي الأمين العام للجامعة أن عدد المهاجرين العرب يمثلون ١٠٪ من سكان العالم العربي وهذه التوصيات هي:

١ ـ إنشاء مجلس للوزراء العرب المعنيين بشئون الهجرة والجاليات العربية بالخارج.

٢ ـ تكليف الأمانة العامة للجامعة بإيجاد آلية مشتركة لبحث ومتابعة علاقات الارتباط الكامل بين موضوعات السكان والهجرة والتنمية والتشغيل على مستوى الوطن العربي أي للسعى لإيجاد سوق عربية مشتركة تدار وفق أحدث مبادئ الإدارة للحد من عمليات الهجرة السرية.

٣ ـ دعوة منظمة العمل العربية للنظر في إمكانية إنشاء لجنة خاصة لمتابعة أوضاع العمالة العربية المهاجرة في الخارج وحماية حقوقها، وإنشاء شبكة عربية وقاعدة معلومات لسوق العمل ووضع تصور لمركز أو مراكز عربية نموذجية لتدريب وتأهيل العمالة العربية المرشحة للعمل في الخارج.

٤ ـ التنسيق العربي في المحافل الدولية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بموضوع الهجرة والتأكيد في التفاوض مع الدول الأجنبية على أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل وأساليب مكافحة الهجرة غير النظامية بمعالجات على المدى الطويل للأسباب الجذرية للهجرة السرية تعتمد أساساً على الارتباط بين الهجرة والتنمية.

٥ ـ تعزيز دور المهاجرين وتشجيع تواصلهم فيما بينهم وبين دولهم وتنفيذاً لهذه التوصية أوصى مؤتمر وزراء الهجرة والمغتربين العرب الذي عقد في شهر نوفمبر ٢٠٠٩م بتنظيم المؤتمر الأول للمغتربين العرب الذي سيعقد في مقر الجامعة العربية عام ٢٠١٠م مع دعوة الشباب المهاجر لزيارة أوطانهم، وبناء المدارس وإنشاء المراكز

الثقافيـة في بلـدان الاغتراب وتعليـم اللغة العربية لأبنـاء الجاليات العربية (oujada.city.net).

٦ ـ دعـوة اتحـاد الغـرف التجاريـة والصناعية العربية المشـتركة وجمعية رجال الأعمال إلى تمويل إنشـاء مركز عربي لأبحاث الهجرة والثقافة العربية.

٧ ـ الاهتـمام بالاجتماعـات الوزاريـة لـدول الشراكة الأورومتوسـطية ودعـوة المعنيين بشـأن المغتربـين العرب بحضور هـذه الاجتماعات من أجل دفع الحوار العربي الأوروبي إلى الأمام (منشـورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ القطاع السياسي).

وواضـح من هذه التوصيـات اتجاه الدول العربية إلى اعتبار أن المواجهة الأمنيـة ليسـت كافية ويجـب أن يكملهـا الاهتـمام بالتنميـة وإشراك القطاع الخـاص ومنظـمات المجتمع المـدني في إطار من الحـوار والتفاهـم مع الدول الأوروبيـة الأعضـاء في الشراكة الأورومتوسـطية، الأمر الذي يكشـف عن إدراك الـدول العربيـة للأبعاد الإنسـانية والاقتصاديـة والاجتماعية لظاهرة الهجـرة غـير المشروعة وسـعيهم لتجنـب اسـتخدام أراضي الـدول العربية كمعابر للهجرة إلى الدول الأخرى.

١ . ٣ . ٣ تدابير الشراكة العربية الدولية

الاجتماعات الوزارية لدول الشراكة الأورومتوسطية ليست هي النمط الوحيد للتعاون بين الدول العربية والأوروبية إذ توجد أنماط أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط التي تضم برلمانات دول حوض المتوسـط وبعض الدول التي لها علاقات وطيدة في حوض المتوسط،

وتضم برلمانات الدول العربية التالية: الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، سوريا، فلسطين والاتحاد البرلماني العربي. وهذه الجمعية أقرت ميثاق البحر المتوسط في موناكو في شهر نوفمبر ٢٠٠٨م الذي يعترف بأن الفجوة بين الشاطئين الشمالي والجنوبي للبحر المتوسط كبيرة، وأن التباين في مستويات المعيشة أدت وستؤدي إلى ضغوط هامة من ناحية الهجرة، وأن دول المتوسط تواجه مشكلة عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الذين دفع الكثير منهم حياتهم أثناء عبور المتوسط على قوارب بدائية. وركز الميثاق على الأخذ بقيم الديمقراطية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول والوحدة بين دول الشاطئين. والمهمة الرئيسة للجمعية هي رفع مستوى الحوار بين البرلمانات للمساهمة في عملية السلام والتنمية والتفاهم المتبادل والعمل على منع اتساع فجوة الفقر أولاً، ثم التقليل من حجمها ثانياً بتطوير المشاريع الإنمائية، ودعم خلق الثروة في الدول الجنوبية، بالإضافة إلى إزالة العقبات التي تعترض التبادل الاقتصادي، وتوسيع نطاق التجارة الحرة، وحرية تنقل الأشخاص، وإزالة الحواجز غير الحكومية والاهتمام بتسهيل التحويلات المالية للمهاجرين في إطار التنمية المشتركة. ومن بين المهام الرئيسة للجمعية تنسيق مكافحة الهجرة غير المشروعة ومنع نزوح العقول وتشجيع التوقيع على اتفاقيات التنمية المشتركة وحماية حقوق المهاجرين (مجلة البرلماني العربي، السنة التاسعة والعشرون، العدد ١٠٥، ديسمبر ٢٠٠٨م، منشورات الاتحاد البرلماني العربي، دمشق)، وفيما يلي تدابير المشاركة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي وتدابير المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أ ـ تدابير المشاركة مع الاتحاد الأوروبي

وهـذه التدابـير ثمرة التعاون مـع جامعة الدول العربيـة وبعض الدول الغربيـة والاتحاد الإفريقي. ويعد إعلان برشـلونة الذي تمـت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسـطي (٢٧ – ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م) الذي شارك فيه من الـدول العربية الجزائـر ومصر والأردن ولبنـان والمغرب وتونس والسـلطة الفلسـطينية هو سند إقامة مشاركة شاملة بين دول الأورومتوسطي وخاصة الشراكـة الاقتصاديـة والمالية التـي تهدف إلى بنـاء منطقة ازدهار متقاسـمة، سـعياً وراء عدة أمور من بينها تحسـين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيـف، وتخفيف فوارق النمو، وتشـجيع التعاون والتكامل بين الشـمال والجنوب متلازمة مع زيادة ضخمة للمعونة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الجنـوب النامي الفقير والاعتراف بالدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في مجـالات عـدة منها زيادة التعـاون لمكافحة الهجرة غـير المشروعة، والنظر في إعادة قبـول المهاجرين غير الشرعيين واعتبار مواطني الدول الأعضاء في الشراكة كمقيمين طبقاً لتعريف المجموعة الأوروبية.

وإعلان برشـلونة مرفق به برنامج عمل بفـرض تطبيق أهدافه واحترام مبادئـه عن طريق برامج إقليميـة ومتعددة الأطراف، فضلاً عن كون برنامج العمـل يعد اسـتكمالاً للتعاون الثنائي المعمول به، طبقـاً للاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسـطين، والتعاون القائم بينه وبين جامعة الـدول العربية وذلك القائم بينه وبين الاتحاد الإفريقي كالتعاون بين المغرب وأسبانيا، والتعاون بين ليبيا وإيطاليا، والتعاون بين مصر وإيطاليا، والتعاون بين تونس وإيطاليا.

والإعـلان الصادر مـن ندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسـط الذي عقد في البندقية في شهر نوفمبر ٢٠٠٩م ضم سلسلة من الإجراءات العملية

لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال والهجرة غير المشروعة منها بالنسبة لمكافحة الهجرة ما يلي:

١ ـ تشجيع الهجرة المشروعة وفق العرض والطلب في سوق العمل ومصالح الدول المصدرة والدول المستقبلة في ظل احترام حقوق الإنسان.

٢ ـ تبسيط إجراءات منح التأشيرات لرعايا دول ضفتي المتوسط.

٣ ـ تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير المشروعة وتهريب المهاجرين.

٤ ـ التعاون للحد من تدفق المهاجرين بالتعاون بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصد في حوض المتوسط مع الاهتمام بالأطفال وبحاجاتهم في إطار الاتفاقيات الثنائية. (وكالة الأنباء الجزائرية ـ الموقع على الإنترنت). أي أن الإعلان يساير إعلان برشلونة إلا أن تنفيذ إعلان برشلونه وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أظهر ميلاً نحو اتخاذ إجراءات أمنية شديدة للحد من الهجرة غير الشرعية وهو الأمر الذي ينتقده مركز الجنوب لحقوق الإنسان الذي يرى التركيز على دعم مشروعات تنموية يكون عماده مؤسسات المجتمع المدني في القرى والأرياف (www.dw-world.de). وذلك كان واضحاً من انتهاج المانيا لأكثر الأنظمة الأوروبية صرامة في مواجهة القادمين إليها طالبين حق اللجوء وحسب منظمة كاريتاس فإن ٥٠٪ من طلبات اللجوء للوافدين من دول المغرب العربي عبر مطار فرانكفورت يتم رفضها وترحيلهم فوراً إلى بلدانهم، علماً بأن المغاربة يشكلون ما بين ٣٠٪ ، ٤٠٪ من

طلبات اللجوء. وبالرغم من وجود مراكز استقبال كثيرة للاجئين ورعايتهم اجتماعياً، فإن ألمانيا ما زالت مصرة على عدم توطينهم (الشبكة المعلوماتية لحقوق الأطفال (Crin) في المانيا الموقع على الإنترنت).

ويرى مركز (كارنيجي) أن التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي أثّر على قبول المهاجرين العرب وأن أسبانيا وفرنسا تعملان معاً من أجل إقامة وتنفيذ مشروع لحماية الحدود على البحر المتوسط من خلال دوريات لاعتراض وطرد الأجانب واعداد طائرات تقوم بعمليات مشتركة مع فرق التدخل السريع لمنع المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، وأن الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود جادة في تنفيذ برنامج تأهيل مشترك لحرس الحدود الأوروبيين (موقع إسلام أو لاين، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٥).

وفي المقابل نجد دولاً مثل إيطاليا أسهمت تشريعاتها في توطين عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين، وقامت بلجيكا بإدماج المهاجرين في المجتمع البلجيكي وإعطائهم الحقوق كاملة بدلاً من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثالثة، بينما هاجمت وزيرة العدل النمساوية قرار بلجيكا بتسوية أوضاع المهاجرين لديها ووصفته بالقرار غير الصائب، ورد على الوزيرة رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي معتبراً القرار يعكس الإرادة الطوعية لبروكسل في تحمل مسئولياتها إزاء مهاجريها وطالب دول الاتحاد الأوروبي أن تجعل منه مثالاً يحتذى به .(مدونة جمال الخنوسي المؤرخة ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٩م).

ومن بين حسنات الاتحاد الأوروبي أنه يشجع العودة الطوعية ويعدها الاختيار الأول الذي يجب تطبيقه قبل اللجوء إلى الترحيل الجبري، ويتعاون الصندوق الأوروبي على مساعدة العائدين طوعاً بالاشتراك مع المنظمة

الدولية للهجرة ومنظمة كاريتاس المسيحية الخيرية (www.alitaliya.net/index.php?option=com_content&task=view&id=2886&Itemid=29).

والواقع أن الاتحاد الأوروبي يبذل جهوداً لإقامة مشروعات تنمية في الدول التي ينطلق منها المهاجرون والدول التي يمرون بها وإن كنت أتمنى أن يكون الاهتمام بهذه المشروعات على قدر الاهتمام بتعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية. والتجربة التي يحاول الاتحاد الأوروبي تعميمها سميت «التنمية عن بعد»، حيث قام إقليم كاتولونيا الأسباني بفتح مكتب له في المغرب لتأهيل المغاربة الراغبين في الهجرة إلى أسبانيا ثم توظيفهم في المشروعات التابعة للإقليم في المغرب وذلك من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية من المغرب إلى أسبانيا عبر جبل طارق (شبكة إسلام أون لاين بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٦م).

ويرى أنطونيو فيتورينو Antonio Vitorino عضو اللجنة الأوروبية لضبط تدفق المهاجرين المسلمين ضرورة دعم اقتصاديات دول المصدر ويضرب المثل بأسبانيا والبرتغال الذي حولها النماء الاقتصادي من مكان يصدر الهجرات في عقد الستينيات إلى مكان يجذب الهجرات من خارج الاتحاد الأوروبي، كما طالب بتطوير وتنمية سياسات اندماجية تساعد على استيعاب المهاجرين (شبكة إسلام أو لاين، ٢٠ مارس ٢٠٠٥م).

والخلاصة أن المطلوب تحقيق التوازن بين الإجراءات الأمنية والقمعية وإجراءات التنمية والإدماج.

ب ـ تدابير المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية حلم آلاف الشباب العربي على اختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بعد أن بهرتهم بحضاراتها الفتية وفنونها الراقية وعلمها المضيء وأفلامها السينمائية ومسلسلاتها التلفزيونية واستعراضاتها ومسرحياتها وتقدمها في علوم الفضاء والطب والهندسة والكيمياء واحترام الحقوق والحريات لمن لا تعتبره عدواً لها أو خطراً على أمنها وهي الدولة الوحيدة التي وصل فيها إلى كرسي الرئاسة ابن مهاجر كيني مسلم. وهي أول دولة تدمج المهاجرين في مجتمعاتها بحكم كونها تاريخياً مكونة من مهاجرين هبطوا القارة الجديدة وأبادوا سكانها الأصليين وتولوا زمام الأمور فيها، ويشير تقرير صدر حديثاً في شهر يناير ٢٠١٠م، إلى أن معدل دخول السكان الأصليين في الولايات المتحدة الأمريكية أقل من نصف المعدل العادي للغزاة وأن ربع السكان الأصليين يعيشون تحت خط الفقر بالمقارنة مع المتوسط العام الذي يبلغ ١٢،٥٪ (صحيفة الأهرام المصرية، الطبعة العربية، العدد ٤٤٩٦٧ الصادر في يناير ٢٠١٠م،ص١).

ولكن الولايات المتحدة التي تعطي المهاجر الشرعي الملتزم باحترام القوانين والنظم كل حقوقه تتشدد في منع الدخول إلى أراضيها وفقاً لضوابطها وتعامل المهاجرين غير الشرعيين معاملة قاسية، وتعد كل مهاجر غير شرعي إرهابي ما لم يقدم ما يثبت حسن نيته، ولذلك فإنها تتعامل في الغالب الأعم مع الدول العربية فرادى وتقسمهم إلى دول صديقة ودول معادية وتعاونها مع الدول الصديقة يركز على الجانب الأمني، فهي تقدم المساعدات لبناء الأسوار وتدريب حراس الحدود والعاملين في المنافذ الشرعية وتزويدهم بالمساعدات الفنية التي تيسر أداءهم لمهامهم وتتبع

سياسة الإبعاد الفوري لمن يحاول الدخول بالاحتيال أو عن طريق التسلل أو الوثائق الثبوتية المزورة، كما أن قوانينها تقلل من سلطة الادعاء العام في العفو وتوقف منح الإعانات للمهاجرين غير الشرعيين، وتغرم أصحاب الأعمال الذين يستخدمون مهاجرين غير شرعيين غرامة تصل إلى ١٢٥٠٠ دولار في مقابل كل مهاجر.(News-All.comm). وعموماً فإنها تشدد في الإجراءات كلما حدث حادث يهز أمنها مثل أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، ومحاولة تفجير طائرة بمعرفة راكب نيجيري مسلم أثناء رحلة الطائرة الأمريكية من هولندا إلى ديترويت في أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٩م. وتجند الأجهزة وتزودها بالامكانات البشرية والفنية والتقنية والمادية لمواجهة عصابات الجريمة المنظمة وخاصة عصابات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وعموما فإن البرنامج الذي وضعه الاتحاد الأمريكي لإصلاح نظام الهجرة يتسم بالتشدد والقسوة في معاملة المهاجرين وخاصة القادمين من العالم الإسلامي (أبوشامة، ص٨٤، ٢٠٠٥م).

والولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لتطبيق قوانين الإرهاب ومكافحة الاتجار بالأشخاص على الذين يدخلون إقليمها دخولاً غير شرعي، لذلك لم يكن غريباً أن تصنف التقارير السنوية الصادرة عن وزارة خارجيتها أغلب الدول العربية في قسم الدول التي لا تتخذ الحد الأدنى من القواعد والإجراءات لمكافحة الاتجار بالبشر، وقد ظهر ذلك واضحاً في التقرير الصادر في يونيو ٢٠٠٨م، حيث خلا القسم الأول الخاص بالدول التي تلتزم بالحد الأدنى من قواعد مكافحة الاتجار بالأشخاص من الدول العربية، وضم القسم الثاني في جزئه الأول الخاص بالدول التي لا تلتزم بالقواعد ولكن هناك مؤشرات تدل على أن دولتين عربيتين في طريقهما إلى ذلك هما الإمارات العربية المتحدة واليمن، أما الجزء الثاني من القسم

الثاني وهي الدول وإن كانت لديها مؤشرات على قرب التزامها بقواعد الحد الأدنى ولكن حالة الاتجار بالبشر فيها خطيرة الأمر الذي تطلب مراقبتها وعلى ضوء هذه المراقبة يمكن أن ترفع إلى الجزء الأول من القسم الثاني أو تنزل إلى القسم الثالث الذي يضم دولاً لا تلتزم بقواعد الحد الأدنى ولا توجد مؤشرات تدل على أنها ستلتزم في المستقبل، والدول العربية المدرجة على الجزء الثاني من القسم الثاني هي: البحرين، مصر، الأردن، ليبيا، لبنان، والمغرب. ويضم القسم الثالث الدول العربية التالية: الكويت، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الجزائر.(التقرير الأمريكي السنوي للاتجار بالبشر،ص٤٤، ٢٠٠٨م). وترى أغلب الدول العربية أن التقرير الأمريكي لا يعتمد على مصادر موثوقة للمعلومات ولكنه يعتمد على أقوال صحف المعارضة والشكاوى الكيدية وبالرغم من ذلك تسعى الدول العربية لاستكمال ما نقص من تشريعاتها الموضوعية والشكلية.

وجاء تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في يونيو ٢٠٠٩م ليسجل أن دولاً بذلت جهوداً مقدرة رفعتها إلى درجة أعلى بينما هبطت دول إلى درجة أدنى، فلسطين وعمان صعدت من القسم الثالث إلى القسم الثاني ـ الجزء الأول العادي، والجزائر وقطر صعدتا من القسم الثالث إلى القسم الثاني ـ الجزء المراقب، والأردن والمغرب صعدتا داخل القسم الثاني من الجزء المراقب إلى الجزء العادي، بينما هبطت الإمارات واليمن داخل القسم الثاني من الجزء العادي إلى الجزء المراقب (تقرير الاتجار بالأشخاص، ص٥٠، ٢٠٠٩م). والجدير بالذكر أن باقي الدول العربية ظلت في مكانها حسب تقرير عام ٢٠٠٨م وظهرت العراق لأول مرة واحتلت مكاناً في القسم الثاني ـ الجزء المراقب بعد أن حالت الظروف الأمنية دون ظهورها في التقارير السنوية السابقة.

الخاتمة والتوصيات

تناولت الدراسة في المبحث الأول ماهية الهجرة غير المشروعة، وبينت أن البطالة وعدم توافر فرص عمل حقيقية وانخفاض مستوى الأجور وغلاء الأسعار والفساد والاستبداد وإعجاب الشباب في دول المصدر بالحياة في دول المهجر من بين العوامل الدافعة للهجرة غير المشروعة، خاصة بعد أن شددت دول المهجر إجراءات وشروط الهجرة المشروعة لها. وكشفت الدراسة عن ارتباط الهجرة بجرائم كثيرة منها التزييف والتزوير والرشوة والجريمة المنظمة وجرائم الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين.

وأوضحت الدراسة في المبحث الثاني تجربة مصر في مكافحة الهجرة غير المشروعة وأبعادها وكيف تحولت مصر من بلدة مستقبلة للهجرة سواء كانت هجرات بشرية أو قوافل تجارية أو غزوات عسكرية إلى دولة مصدرة للعمالة ودولة عبور وخاصة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧م بدءاً بالهجرة الرسمية ومروراً بالهجرة غير الشرعية لدول الخليج ثم لدول المغرب وبينت الدراسة أن تجربة مصر في مكافحة الهجرة تقوم على عدة محاور، المحور الأمني، محور الوقاية، محور التعاون الدولي، محور التنمية وأن مصر اتجهت في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام بمحور التنمية.

وأشار المبحث الثالث إلى تدابير الشراكة العربية والدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة وركز على أن سياسة استقبال المهاجرين في الخليج العربي تواجه بسياسة توطين الوظائف وتقصير مدة الإقامة وتقليل فرص اصطحاب المهاجر لأسرته وانعدام سياسة إدماج المهاجرين في دول المهجر، وتناولت الدراسة الهجرة المغاربية باعتبارها السبب الرئيس لقيام التعاون الأورومتوسطي. وبينت الدراسة تدابير الشراكة العربية وإستراتيجية

جامعة الدول العربية القائمة على التنسيق العربي في المحافل الدولية وإنشاء لجنة خاصة لمتابعة أوضاع العمالة المهاجرة وكذلك سوق للعمالة العربية. كما بينت الدراسة تدابير الشراكة بين جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية والاتحاد الإفريقي مع الاتحاد الأوروبي التي انطلقت من إعلان برشلونة وركزت على تيسير الهجرة المشروعة للحد من الهجرة غير المشروعة والاهتمام بالتنمية والتوازن بينها وبين جهود إجراءات مراقبة وحماية الحدود والمنافذ الشرعية.

وظهر من الدراسة إن اتجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى التركيز على الإجراءات الأمنية لتشديد الرقابة على الحدود والمنافذ الشرعية وإن كانت الجهود المبذولة من جانب الاتحاد الأوروبي لتنمية دول جنوب البحر المتوسط أكبر منها بكثير في الولايات المتحدة الأمريكية بينما جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمع الأمريكي أكبر منها من جهود الاتحاد الأوروبي عدا بضعة دول مثل بلجيكا.

في ختام الدراسة نوصي بما يلي:

١ ـ مناشدة الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠م والبروتوكولات المكملة لها وخاصة بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين أن تتخذ إجراءات التصديق عليها للحد من حوادث موت المهاجرين غير الشرعيين غرقاً أو اختناقاً.

٢ ـ إنشاء وحدة في مركز الدراسات والبحوث التابع لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تعنى بدراسة الهجرة والسكان والتنمية.

٣ ـ مناشـدة مؤتمرات وزراء الهجرة العرب بإعطاء أولوية في مباحثاتهم مـع الاتحـاد الأوروبي والولايات المتحـدة الأمريكيـة لتنمية الدول العربيـة المصدرة للعمالة وإدماج المهاجرين في مجتمعات دول المهجر وتأكيـد أن المهاجـر غير الشرعي ضحية وليـس إرهابياً إلى أن يثبت العكس.

٤ ـ الاهتـمام بالتوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة بالتنسـيق بين دول الاتحـاد الأوروبي ودول المصدر في العالم العربي وتعميم تجربة مصر وإيطاليا في هذا الشأن.

٥ ـ مطالبـة مؤتمـرات وزراء الهجـرة العـرب بأهمية التنسـيق فيما بينهم وبشـكل دوري لتنظيم سـوق العمل العربية وتأكيد أهمية الاستثمار في تنمية مهارات القوى البشرية.

المراجع

المراجـــع

أبوشـامة، عباس (٢٠٠٥م)، تهريب البشر وانعكاسـاتها الأمنية، مجلة الفكر الشرطـي، المجلد ١٤، العدد٣، أكتوبر ٢٠٠٥م، منشـورات مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة.

إسماعيل، محمد أحمد (٢٠٠٧م). الهجرة العربية ـ العربية، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقـة العلميـة حول اللجـوء والهجرة ـ المشـكلات والحلول، حلقـة نظمتهـا جامعة نايـف العربية للعلـوم الأمنيـة بالتعاون مع مفوضيـة الأمم المتحدة لشـئون اللاجئـين في تونس في الفترة من ٤ ـ ٧ يوليـو ٢٠٠٧م، محفوظات كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بدير، محمود، أسامة؛سامي (٢٠٠٩م)، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسئولية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم ٦٨، منشورات مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة.

البرعـي، أحمـد حسـن (٢٠٠٧م).الاتفاقيـة الدوليـة لحمايـة جميـع العاملين المهاجريـن وأفـراد أسرهـم، ورقة عمـل مقدمـة للحلقـة العلمية «اللجوء والهجرة ـ المشكلات والحلول»، محفوظات كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

رمضـان، محمـد (٢٠٠٩م). الهجـرة السريـة في المجتمع الجزائـري، أبعادها وعلاقتهـا بالاغـتراب الاجتماعـي ـ دراسـة ميدانيـة، مجلـة علـوم إنسـانية، السـنة السـابعة، العدد ٤٣ الصادر خريف عام ٢٠٠٩م، موقع المجلة على الإنترنت:/www.ulum.nl/E35.htm

زهانج، تشن، شيلدون؛ كولين (٢٠٠٢)، تهريب الاشخاص من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، منتدى حول الجريمة والمجتمع، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠١، منشورات الأمم المتحدة، المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، نيويورك.

صالح، الطيرة،محمد رضوان؛ حاتم فرج (٢٠٠٧). مخاطر الهجرة غير الشرعية على أمن وسلامة المجتمع، ورقة عمل مقدمة بمناسبة يوم الصحة العالمية في بني غازي بالجماهيرية الليبية. شبكة الإنترنت: wwwlibid.org

عثمان، المبارك، الحسن محمد، ياسر عوض (٢٠٠٨م)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عياش، إبراهيم محمد (٢٠٠٨م)، الهجرة غير المشروعة، موقع الأهوار على الإنترنت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

عيد، محمد فتحي (١٩٨٨م). جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، الجزء الأول، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٩م)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المكملة لها، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة برنامج الدكتوراه ـ قسم العلوم الشرطية ـ كلية الدراسات العليا ـ السنة الدراسية الأولى ـ الفصل الدراسي الثاني، محفوظات كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

غلو، أحمد (٢٠٠٩م). الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة، مجلة الجيش اللبناني، العدد ٢٨٩، يوليو ٢٠٠٩م، موقع الجيش اللبناني على الإنترنت.

حسن، وهبة (٢٠٠٨م). الهجرة إلى أين، موقع حريتنا على شبكة الإنترنت !http://www.horytna.net/Articles

وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٨م)، التقرير السنوي للاتجار بالأشخاص والصادر في نيويورك (٢٠٠٨م)، موقع وزارة الخارجية على الإنترنت : www.state.gov/g/Eip

وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٩م)، التقرير السنوي للاتجار بالأشخاص والصادر في يونيو ٢٠٠٩م، نيويورك.